

مافيا الاحتكار في مصر تفرض سلطتها على سوق السجائر

تكثيف حملات أجهزة الرقابة لضبط الأسعار

تصاعدت تدمير شريحة المدخنين في مصر خلال الفترة الأخيرة نتيجة نقص كميات السجائر المعروضة في السوق على غير العادة وهو ما تسبب في ارتفاع سعرها بشكل لم يعد مقبولا، رغم تأكيد الشركة المحلية الوحيدة في هذه الصناعة بأنها تقوم بالتزويد كالمعتاد، في الوقت الذي حمل فيه مسؤولون هذه الاضطرابات إلى لوبيات تعمل في الخفاء لإرباك هذه التجارة.

القاهرة - فوجئت أوساط المدخنين في مصر بنقص حاد في السجائر محلية الصنع جراء استغلال التجار لأزمة كورونا لتخزين كميات كبيرة ورفع في أسعارها، ما دفع السلطات إلى التدخل، كما جرت العادة في هكذا أزمات، من أجل مكافحة مافيات السجائر المتحكمة في السوق.

وشهدت الأسواق خلال الأسابيع الأخيرة نقصا ملحوظا في المعروض، فيما أكد المنتج المحلي الوحيد للسجائر، الشركة الشرقية للدخان الحكومية، أنه لا مشاكل في الإنتاج وعزا الأزمة إلى ازدياد الطلب على منتجاته.

ولطالما أربكت مافيات السجائر خطط الحكومة للنهوض بالقطاع، إذ تؤكد العديد من الشواهد أنها تحكم سيطرتها على السوق متحدية كل الإجراءات القانونية المتبعة في هذه التجارة.

واقدم الرفع العشوائي لأسعار السجائر مؤخرا الشكوك حول ازدهار نشاط لوبيات السجائر المسيطرة على السوق، وهو ما أدتته تصريحات المستهلكين والمتدخلين في القطاع.

ونقلت وكالة رويترز عن مدخنين حاورتهم في 13 محافظة بمصر قولهم إن النقص يتركز في الأصناف الشعبية الرخيصة التي يقبل عليها المصريون بدرجة أكبر.

وتطبق السلطات المصرية إجراءات احترازية منذ مارس الماضي، لاحتواء تفشي فيروس كورونا المستجد شملت حظر تجول ليلي وغلقا مبكرا للعديد من المتاجر.

ويقول خالد عامر، موزع سجائر بمحافظة كفر الشيخ في شمال البلاد، إن سيارات الشركة الشرقية للدخان لم تطرح عقب إجازة العيد سوى كميات قليلة، متعللين بتقليل فترات العمل في مصانع الشركة وقلة الإنتاج بسبب كورونا خاصة في الفترة الأخيرة.

ولكن مرسى أبو عامر مسؤول الإعلام في الشرقية للدخان، التي تحتكر إنتاج السجائر في مصر، قال إنه "لا توجد أي مشاكل إنتاج بالشركة والمواد الخام متوفرة".

وقال أبو عامر المتحدث باسم الشرقية للدخان عند سؤاله عن بيع السجائر المحلية بأسعار أعلى من الأسعار المحلية، إن "الشركة ملتزمة بتوريد منتجاتها طبقا لآخر الأسعار الصادرة والمحددة بالقانون الأخير الصادر من وزارة المالية".

وأضاف "لدينا رؤية وإستراتيجية على المدى الطويل لمواجهة مثل هذه الأزمات، لدينا مخزون من المواد الخام وأهمها التبغ يكفي ما يقرب من عام كمخزون إستراتيجي لإتمام عمليات التصنيع".

وتعاني الأسواق في مصر عموما من مشاكل مزمنة من جراء ضعف الانضباط والرقابة، وهو ما طرح تساؤلات حول جدية السلطات في مكافحة المحتكرين.

وتساءل سعد ربيع وهو عامل لحام في كفر الشيخ "علبة السجائر التي يبلغ سعرها 17 جنيهها، اليوم التجار يبيعونها بسعر 25 جنيهها (1.54 دولار)".

ودعا المحافظ والرقابة التموينية إلى إقناع المستهلكين من شجع التجار. وتعد مصر من الدول المصدرة لمواد صنع السجائر والنجيلة حيث من أهم أسواقها العربية التي تستورد المعسل المصري ليبيا التي تستحوذ على 24 في المئة من الصادرات، ثم الكويت بنحو 17 في المئة والسعودية حوالي 10 في المئة واليمن 7 في المئة والسودان بنحو 5 في المئة والإمارات بنحو 3 في المئة، وحوالي 2 في المئة تذهب إلى العراق.

وتصل قيمة الضرائب التي تفرضها الحكومة المصرية على قطاع التدخين نحو 5 مليارات دولار، بخلاف المقاهي التي يصل عددها إلى نحو مليوني مقهى، ونسبة كبيرة منها غير مرخص لها.

التحكم في مزاج الغلابة



تشخيص المشكلة لا يكفي

الفساد الإداري يعمق حفرة خسائر صناعة السجائر التونسية

تزايد المطالب بكسر احتكار الدولة لقطاع التبغ

عق الفساد الإداري هوة الخسائر التي تتكبدها صناعة السجائر التونسية، بعد أن كشف تقرير رقابي حديث عن مدى تغلغل المحسوبية في القطاع وسلط الضوء على كيفية إهدار المال العام وسوء التصرف، ما أعاد مطالب خصخصة الشركات العامة إلى الواجهة والذي لطالما رفضه الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر النقابات العمالية في البلاد.

ويعبئ خبراء اقتصاد احتكار الدولة التونسية لإنتاج وتوزيع السجائر حيث تطرح طبيعة المؤسسة تساؤلات حول أسباب احتكارها حيث أنها لا تمثل قطاعا جديوا أو إستراتيجيا.

وقال الناشط السياسي زياد الجزيري في تصريح خاص لـ "العرب" بعد ثورة يناير 2011 "لم نر تطبيقا عمليا لمكافحة الفساد والقطاع العام استمر في تسجيل خسائر بنحو 50 في المئة نتيجة تعطيل الإنتاج وكثرة الإضرابات إضافة إلى انعكاسات ارتفاع كتلة مخصصات الأجور التي ارتفعت بحوالي 40 في المئة مقارنة بعام 2011".

وأستغرب الجزيري عدم مواكبة السياسة التسعيرية لكلفة الإنتاج، لافتا إلى أن أغلب المنشآت لم تواكب كلفة الإنتاج وهو إشكال تصرف من الشركات العامة.

وأشار إلى أن استئثار السوق الموازية بحوالي 50 في المئة من حجم المعاملات وبالتالي نصف الحصص في السوق السوداء أمر خطير للغاية، مؤكدا أن بلوغ حجم خسائر شركات القطاع العام نحو 900 مليار دينار (307 مليون دولار) أمر غير طبيعي "ولا يمكن السكوت عنه".

ويرى الجزيري أن المؤسسة الوحيدة التي يكمن الحل في خصصتها هي الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد فيما بقية الشركات يمكن التصرف في حلقتها دون الاضطرار للخصخصة.

وشدد أن على السلطة التنفيذية أن تتخذ قرارات جريئة وإستراتيجية واضحة، لافتا إلى أن الخصخصة لا تعني إطلاقا تقليص العمالة وإنما من الممكن الحفاظ عليها وتطوير المؤسسات، وكثيرا ما تصطدم كل محاولات الحكومات لخصخصة الشركات العامة بمواجهة نقابية حادة مع اتحاد الشغل الذي يرفض كل خطوات الخصخصة أو التقويت في المؤسسات العامة، وكانت خصخصة الشركات أحد شروط الإصلاح التي وضعها صندوق النقد الدولي ضمن خطته الإصلاحية الموجهة إلى تونس لتخفيف أعباء النفقات العامة على الدولة.

وأكد الأمين العام المساعد والناطق الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل سامي الطاهري في تصريح خاص لـ "العرب" أن وكالة التبغ والوقيد تعيش أزمة هيكلية سببها خيارات الدولة وعدم تنظيم قطاع البيع بين مختلف المتدخلين في القطاع.

وأضاف أن "الإشكال يكمن في التهريب والتوزيع بحيث تقوم سياسة وزارة المالية على تعيينات وفق الولاءات وبدون كفاءات ما تسبب في إغلاق العديد من مزارع التبغ في تونس وللجوء قانوني أو ترتيبي.

وأشار التقرير إلى وجود إخلالات تتعلق بعدم الشفافية في ما يتعلق بالتعيينات والتوظيف وتأخر كبير في إنجاز البرامج الاستثمارية المتعلقة باقتناء تجهيزات الصنع وتصدير وورشات الإنتاج ورفع من الطاقة الإنتاجية، ما ترتب عنه تكبد الوكالة لكلفة إضافية تقدر بحوالي 2.2 مليون دينار (780 ألف دولار) من سنة 2012 إلى سنة 2014.

وفتحت الامتيازات المقدمة للموظفين باب الفساد بعد أن تحولت إلى منطلق للرشوة وتقديم الهبات وإسناد امتيازات غير مشروعة ما يعني عبثا ماليا على إضافي خزائنة وكالة التبغ والوقيد، وهو ما كشفه التقرير حيث يتم تمكين موظفين في الوكالة ومحالين على التقاعد وأعضاء مجلس الإدارة من حصص شهرية من علب السجائر متأتية من منتوجات الوكالة دون أي سند قانوني أو ترتيبي.

وأشار التقرير إلى وجود إخلالات تتعلق بعدم الشفافية في ما يتعلق بالتعيينات والتوظيف وتأخر كبير في إنجاز البرامج الاستثمارية المتعلقة باقتناء تجهيزات الصنع وتصدير وورشات الإنتاج ورفع من الطاقة الإنتاجية، ما ترتب عنه تكبد الوكالة لكلفة إضافية تقدر بحوالي 2.2 مليون دينار (780 ألف دولار) من سنة 2012 إلى سنة 2014.

وفتحت الامتيازات المقدمة للموظفين باب الفساد بعد أن تحولت إلى منطلق للرشوة وتقديم الهبات وإسناد امتيازات غير مشروعة ما يعني عبثا ماليا على إضافي خزائنة وكالة التبغ والوقيد، وهو ما كشفه التقرير حيث يتم تمكين موظفين في الوكالة ومحالين على التقاعد وأعضاء مجلس الإدارة من حصص شهرية من علب السجائر متأتية من منتوجات الوكالة دون أي سند قانوني أو ترتيبي.

وأشار التقرير إلى وجود إخلالات تتعلق بعدم الشفافية في ما يتعلق بالتعيينات والتوظيف وتأخر كبير في إنجاز البرامج الاستثمارية المتعلقة باقتناء تجهيزات الصنع وتصدير وورشات الإنتاج ورفع من الطاقة الإنتاجية، ما ترتب عنه تكبد الوكالة لكلفة إضافية تقدر بحوالي 2.2 مليون دينار (780 ألف دولار) من سنة 2012 إلى سنة 2014.

وفتحت الامتيازات المقدمة للموظفين باب الفساد بعد أن تحولت إلى منطلق للرشوة وتقديم الهبات وإسناد امتيازات غير مشروعة ما يعني عبثا ماليا على إضافي خزائنة وكالة التبغ والوقيد، وهو ما كشفه التقرير حيث يتم تمكين موظفين في الوكالة ومحالين على التقاعد وأعضاء مجلس الإدارة من حصص شهرية من علب السجائر متأتية من منتوجات الوكالة دون أي سند قانوني أو ترتيبي.

وتبلغ حصة الشرقية للدخان من السوق المحلية نحو 70 في المئة، مقابل نحو 30 في المئة للشركات الأجنبية، التي عادة ما تكون أسعار منتجاتها أعلى بكثير رغم الميزات التنافسية. وأضاف "الطلب متزايد على منتجات الشركة وهو ما تم ملاحظته خلال الفترة السابقة، تقوم بتوريد المنتجات في كافة الأسواق يوميا لسد احتياجات المستهلكين".

4.5 مليار دولار قيمة استهلاك المصريين للسجائر ومشتقاتها العام الماضي وفق التقديرات

ولكن يمكن ملاحظة النقص في منافذ التوزيع بشتى محافظات مصر، وعند توافر السجائر فإن أسعارها تتراوح بين 1.36 و 1.54 دولار مقارنة مع السعر الرسمي البالغ 1.11 دولار.

ونسبت رويترز لمسؤول أممي في كفر الشيخ طالب عدم نشر اسمه قوله "لقد قمنا بحملات على الأسواق بعد أن علمنا برفع أسعار السجائر المحلية وتم تحرير 25 محضرا ومصادرة 18 ألف سيجارة على الأقل".

وفي المنيا بصعيد مصر، قال المزارع فوزي إبراهيم (52 عاما) إن اختفاء السجائر المحلية أجبره على الامتناع عن التدخين بعد أن فشل في ذلك خلال السنوات الماضية، خاصة وأن دخله المحدود لا يساعده على شراء سجائر مستوردة.

ويقول سالم خالد، بائع سجائر بكفر الشيخ، إن المعروض من السجائر انخفض بشدة في السوق "وبصراحة أنا لا أبيع إلا لزبوني فقط".

وتشير تقديرات رئيس شعبة الدخان باتحاد الصناعات إلى أن المصريين يستهلكون نحو 85 مليار سيجارة سنويا.

في المقابل، تظهر بيانات مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية أن المصريين استهلكوا العام الماضي، حوالي 83 مليار سيجارة بتكلفة وصلت إلى نحو 4.5 مليار دولار.

وإلى جانب السجائر، تنتج الشرقية للدخان تبغ الغليون والسيجار والمعسل، ما يجعلها الأكبر إنتاجا أمام بقية الشركات الأجنبية.

وقال أبو عامر المتحدث باسم الشرقية للدخان عند سؤاله عن بيع السجائر المحلية بأسعار أعلى من الأسعار المحلية، إن "الشركة ملتزمة بتوريد منتجاتها طبقا لآخر الأسعار الصادرة والمحددة بالقانون الأخير الصادر من وزارة المالية".

وأضاف "لدينا رؤية وإستراتيجية على المدى الطويل لمواجهة مثل هذه الأزمات، لدينا مخزون من المواد الخام وأهمها التبغ يكفي ما يقرب من عام كمخزون إستراتيجي لإتمام عمليات التصنيع".

وتعاني الأسواق في مصر عموما من مشاكل مزمنة من جراء ضعف الانضباط والرقابة، وهو ما طرح تساؤلات حول جدية السلطات في مكافحة المحتكرين.

وتساءل سعد ربيع وهو عامل لحام في كفر الشيخ "علبة السجائر التي يبلغ سعرها 17 جنيهها، اليوم التجار يبيعونها بسعر 25 جنيهها (1.54 دولار)".

ودعا المحافظ والرقابة التموينية إلى إقناع المستهلكين من شجع التجار. وتعد مصر من الدول المصدرة لمواد صنع السجائر والنجيلة حيث من أهم أسواقها العربية التي تستورد المعسل المصري ليبيا التي تستحوذ على 24 في المئة من الصادرات، ثم الكويت بنحو 17 في المئة والسعودية حوالي 10 في المئة واليمن 7 في المئة والسودان بنحو 5 في المئة والإمارات بنحو 3 في المئة، وحوالي 2 في المئة تذهب إلى العراق.

وتصل قيمة الضرائب التي تفرضها الحكومة المصرية على قطاع التدخين نحو 5 مليارات دولار، بخلاف المقاهي التي يصل عددها إلى نحو مليوني مقهى، ونسبة كبيرة منها غير مرخص لها.

سناء عدوني صحافية تونسية

تونس - رصد تقرير رقابي حكومي تم نشره مؤخرا مدى الجاوزات في إدارة وكالة التبغ والوقيد الحكومية ما تسبب في خسائر كبيرة لصناعة السجائر المحلية.

وتؤكد البيانات الصادرة في التقرير أن السياسات المعلنة من الحكومات المتعاقبة منذ 2011 لم تعالج أسباب الفساد الإداري المستشري في مؤسسات الدولة، والذي لطالما طالبه المانحون قبل النقابات التونسية.

وأكد تقرير رقابي أصدرته هيئة الرقابة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية أن الخزينة العامة للبلاد التونسية تحملت خسائر مالية سنوية بنحو 136 مليون دينار (48.1 مليون دولار) مما انعكس سلبا على المؤشرات المتعلقة بالهيكلية المالية للوكالة.

وكشف تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة وجود إخلالات ونقصات وتجاوزات تنخرط ضمن أنظمة التصرف، كما أن البعض الآخر منها يمكن تصنيفه ضمن ملفات الفساد طبقا للقوانين والتراتب الجاري بها العمل.

وتتملك وكالة التبغ والوقيد الحقوق الحصرية لاحتكار إنتاج وتوزيع السجائر في تونس وسبق أن أثار جدلا وأسعا طيلة عقود نظرا لشبهات الفساد التي حاصرتها في ظل فشل كل محاولات الإصلاح ومواجهة الحكومات المتعاقبة للاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية في البلاد، الرافض قطعيا للخصخصة أو التقويت في أي شركة عامة.

وأشار التقرير إلى وجود إخلالات تتعلق بعدم الشفافية في ما يتعلق بالتعيينات والتوظيف وتأخر كبير في إنجاز البرامج الاستثمارية المتعلقة باقتناء تجهيزات الصنع وتصدير وورشات الإنتاج ورفع من الطاقة الإنتاجية، ما ترتب عنه تكبد الوكالة لكلفة إضافية تقدر بحوالي 2.2 مليون دينار (780 ألف دولار) من سنة 2012 إلى سنة 2014.

وفتحت الامتيازات المقدمة للموظفين باب الفساد بعد أن تحولت إلى منطلق للرشوة وتقديم الهبات وإسناد امتيازات غير مشروعة ما يعني عبثا ماليا على إضافي خزائنة وكالة التبغ والوقيد، وهو ما كشفه التقرير حيث يتم تمكين موظفين في الوكالة ومحالين على التقاعد وأعضاء مجلس الإدارة من حصص شهرية من علب السجائر متأتية من منتوجات الوكالة دون أي سند قانوني أو ترتيبي.

وأشار التقرير إلى وجود إخلالات تتعلق بعدم الشفافية في ما يتعلق بالتعيينات والتوظيف وتأخر كبير في إنجاز البرامج الاستثمارية المتعلقة باقتناء تجهيزات الصنع وتصدير وورشات الإنتاج ورفع من الطاقة الإنتاجية، ما ترتب عنه تكبد الوكالة لكلفة إضافية تقدر بحوالي 2.2 مليون دينار (780 ألف دولار) من سنة 2012 إلى سنة 2014.

وفتحت الامتيازات المقدمة للموظفين باب الفساد بعد أن تحولت إلى منطلق للرشوة وتقديم الهبات وإسناد امتيازات غير مشروعة ما يعني عبثا ماليا على إضافي خزائنة وكالة التبغ والوقيد، وهو ما كشفه التقرير حيث يتم تمكين موظفين في الوكالة ومحالين على التقاعد وأعضاء مجلس الإدارة من حصص شهرية من علب السجائر متأتية من منتوجات الوكالة دون أي سند قانوني أو ترتيبي.

وأشار التقرير إلى وجود إخلالات تتعلق بعدم الشفافية في ما يتعلق بالتعيينات والتوظيف وتأخر كبير في إنجاز البرامج الاستثمارية المتعلقة باقتناء تجهيزات الصنع وتصدير وورشات الإنتاج ورفع من الطاقة الإنتاجية، ما ترتب عنه تكبد الوكالة لكلفة إضافية تقدر بحوالي 2.2 مليون دينار (780 ألف دولار) من سنة 2012 إلى سنة 2014.

وفتحت الامتيازات المقدمة للموظفين باب الفساد بعد أن تحولت إلى منطلق للرشوة وتقديم الهبات وإسناد امتيازات غير مشروعة ما يعني عبثا ماليا على إضافي خزائنة وكالة التبغ والوقيد، وهو ما كشفه التقرير حيث يتم تمكين موظفين في الوكالة ومحالين على التقاعد وأعضاء مجلس الإدارة من حصص شهرية من علب السجائر متأتية من منتوجات الوكالة دون أي سند قانوني أو ترتيبي.

وأشار التقرير إلى وجود إخلالات تتعلق بعدم الشفافية في ما يتعلق بالتعيينات والتوظيف وتأخر كبير في إنجاز البرامج الاستثمارية المتعلقة باقتناء تجهيزات الصنع وتصدير وورشات الإنتاج ورفع من الطاقة الإنتاجية، ما ترتب عنه تكبد الوكالة لكلفة إضافية تقدر بحوالي 2.2 مليون دينار (780 ألف دولار) من سنة 2012 إلى سنة 2014.

سامي الطاهري
الامتيازات قدمت
كشاشي وهبات
لأطراف خارج القطاع

زياد الجزيري
وكالة التبغ هي
الوحيدة التي يكمن
الحل في خصصتها

ولفت إلى أن التقرير الوزاري رصد إخلالات تصرف وإهدار مال العام في منح للموظفين غير دقيق نظرا لأن التقرير لم يذكر عدد المنتفعين الحقيقيين، معتبرا أن الآلاف من علب السجائر قدمت كهدايا ورشاشي لأطراف لا علاقة لها بالقطاع ولم يتمتع بها الموظفون.

ويقدم ازدهار بيع السجائر في الأسواق الموازية وانتشار مستودعات التخزين في الأحياء الشعبية دليلا على عجز الجهات الرقابية في مواجهة ظاهرة التهريب.

وأكدت إحصائيات رسمية أن خسائر الدولة جراء المضاربة في قطاع التبغ تناهز المليار دينار (480 مليون دولار) سنويا، والمنفعون هم "أباطرة التبغ" والبعض من ميري القباضات المالية الذين تحوم حولهم شبها فساد.

وتنتج تونس سنويا نصف مليار علبة سجائر محلية وتتلو وكالة التبغ والوقيد الحكومية عملية الإنتاج. ويوفر القطاع للدولة 6 بالمئة من عائداتها الضريبية.

وتنتج تونس سنويا نصف مليار علبة سجائر محلية وتتلو وكالة التبغ والوقيد الحكومية عملية الإنتاج. ويوفر القطاع للدولة 6 بالمئة من عائداتها الضريبية.

وتنتج تونس سنويا نصف مليار علبة سجائر محلية وتتلو وكالة التبغ والوقيد الحكومية عملية الإنتاج. ويوفر القطاع للدولة 6 بالمئة من عائداتها الضريبية.